تقرير

الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن.. إدارة مشبوهة وولاء مطلق للحوثيين

فرودويكي ، أغسطس 2025

المقدمة

يُعد الصندوق الاجتماعي للتنمية من أهم المؤسسات التنموية في اليمن، إذ تدفقت عبره مليارات الدولارات من المانحين الدوليين منذ تأسيسه في التسعينات، لدعم الفئات الأشد ضعفًا وتعزيز التنمية المحلية. غير أن السنوات العشر الماضية، ومع سيطرة ميليشيا الحوثي على العاصمة صنعاء، شهدت انحراف مسار الصندوق عن أهدافه التنموية وتحوله إلى أداة بيد الجماعة تستخدمها للسيطرة على التمويلات الدولية وتوظيفها ضمن شبكاتها. الوثائق والتصريحات الصادرة مؤخرًا، ومنها توضيحات المدير الموالي للحوثي عبدالله الديلمي وكذا رسالة وسام قائد بتاريخ 20 أغسطس 2025 والمعين حديثا مديرا للصندوق من الحكومة الشرعية بعد هروبه من صنعاء الى عدن في نهاية 2024 (**مع العلم انه أي وسام قائد كان يمارس مهامه طيلة السنوات الماضية في صنعاء كنائب لمدير الصندوق وكان يتنقل من صنعاء الى عدن ويعمل على عدم اتخاذ أي قرار بنقل الصندوق الى عدن وسيطرة الشرعية عليه**)، تكشف الوثائق بوضوح أن إدارة الصندوق لا تزال تدين بالولاء للحوثيين، وترفض الخضوع لقرارات الحكومة الشرعية، رغم حجم المخاطر التي يفرضها هذا الوضع على نزاهة التمويلات الدولية واستمرارية دور الصندوق.

سرد وتحليل

1. رفض سلطة الحكومة الشرعية

تؤكد الرسائل والتوضيحات الأخيرة أن إدارة الصندوق تتجاهل تمامًا قرارات الحكومة الشرعية الخاصة بنقله وإدارته من مناطق سيطرة الحوثيين إلى مناطق آمنة. الحديث المتكرر عن "الحياد" و"الاستقلالية" ليس سوى غطاء لواقعٍ استمر لعقد كامل تحت سلطة الحوثيين، وهو ما دفع الحكومة إلى التحرك لتصحيح الوضع.

خطاب البنك المركزي بعدن حول تعيين مدير جديد للصندوق الاجتماعي وفقا لقرار رئيس الوزراء بتاريخ 11 أغسطس 2025، واعتماد توقيعه على المعاملات الخاصة بالصندوق وإلغاء المخولين السابقين التابعين لميليشيا الحوثي (نشر الخطاب بمنشور سابق ومرفق الرابط بالتعليقات). هذه الخطوة هامة وكانت منتظرة منذ سنين ويجب دعمها، وطالبنا بها أكثر من مرة في إطار ضبط التمويلات الدولية سواء للصندوق او للمنظمات الدولية، وتأتي أيضا أهميتها من خطاب البنك المركزي بعدن، فالمسالة

ليست قرار فقط وانما إجراءات متتابعة تفرض سيادة الدولة وتمنع استمرار استغلال مليشيا الحوثي لأموال التمويلات الدولية والتحكم بها، فمن خلال هذا الصندوق ضخت مئات ملايين الدولارات إذا لم تكن مليارات الدولارات وكانت كلها تدار من صنعاء على طول العشر السنوات الماضية. وبالتالي كان يجب ان يقابل هذه الخطوة تحرك يتماشى مع قوتها وأهدافها من قبل المدير المعين حديثا (وسام قائد) لكن للأسف ما اظهرته مذكرته بعد تعينه يطرح العديد من التساؤلات حول الجدية في تثبيت وضع الصندوق في العاصمة عدن وهل سيكون فقط اجراء شكلي لمساعدة مليشيا الحوثي لتجنب التصنيفات والعقوبات وبقاء سيطرتها على اعمال الصندوق.

عبدالله الديلمي

وسام قائد

2. تمسك بمرجعية حوثية (عبدالله الديلمي)

الإشارات المباشرة والمتكررة من وسام قائد في مذكرته المرفق (مرفق 1 و 2) إلى المدعو عبدالله الديلمي باعتباره المرجعية الإدارية للصندوق تعكس استمرار ولاء الإدارة المعينة حديثا للصندوق في عدن للحوثي عبدالله الديلمي، المعروف بإخلاصه للجماعة، يواصل قيادة الصندوق من داخل صنعاء، بما يضمن بقاء واحدة من أهم مؤسسات التنمية تحت قبضة الميليشيا.

3. تبرير الوضع القائم وتجميله

- يحاول وسام قائد تصوير عمل الصندوق خلال العشر سنوات الماضية كقصة نجاح، متجاهلًا الانحرافات و. يحاول في ذات الوقت تصوير أنفسهم كحماة "الاستقلالية" و"النجاحات السابقة"، لكنهم يتجاهلون أن هذه النجاحات كانت موجهة وفق إرادة الحوثيين، وأن التمويلات لم تصل إلى ملايين اليمنيين في المناطق المحررة أو المحتاجة فعليًا.، بينما قدّم الديلمي ذريعة "حماية الأنظمة والسيرفرات في صنعاء" لتبرير استمرار السيطرة الحوثية على موارد الصندوق (مرفق 3 و4 اجزاء من رسالته عبر مجموعة وتس تابعه لهم). هذا الخطاب التبريري يهدف إلى حماية شبكات النفوذ والامتيازات التي رسختها الميليشيا عبر الصندوق.
- ما توضحه مذكرة وسام قائد في المرفق رقم 1حول ضرائب الدخل على موظفي الصندوق والتي كانت تذهب الى مليشيا الحوثي من كل فروع الصندوق حتى بالمحافظات التي تحت الشرعية وهذا مؤشر خطير على ان الاوعية الايرادية من

ضرائب وجمارك تذهب الى الحوثي والصندوق ماهو الا احد هذه الجزئيات ، وللأسف يأتي وسام قايد الان ليتحدث عنها في حين انه كان يغطي عليها طول السنوات الماضية لا وبل يتحدث عن الحقوق في الخدمات مقابل ذلك فاين هي الخدمات التي حصل عليها موظفي الصندوق سواء في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي او حتى مناطق الشرعية ، وكم حجم هذه الأموال التي وردت للحوثي على مدار عشر سنوات للضرائب وغيرها من خصميات على التمويلات

مرفق 1

مرفق 2

مرفق 3

مرفق 4

4. رفض الإصلاح والشفافية

- توضيح الديلمي عن مسألة التصنيف الأمريكي (FTO) بالمرفق رقم 3 و 4 جاء في إطار تبريرات إنكارية، زاعمًا أن البنوك لم ترصد مخالفات. لكنه لم يقدم أي التزام بقبول إصلاحات أو رقابة حكومية ودولية، بل تمسك باستمرار الوضع تحت شعار "الاستقلالية". هذا يعني فعليًا رفض أي شفافية أو مساءلة.
- فيما تجاهل وسام قائد تمامًا أي التزامات بالإصلاح أو الشفافية في مذكرته. وتحدث عن مخاطر التصنيف. وبنفس الوقت لم يجرؤ وسام قايد على تعريف نفسه بالمذكرة بالمرفق رقم 2 بانه مدير الصندوق وفق قرار الحكومة الشرعية بل اكتفى بوضع اسمه بدون تعريف بمنصبه وحتى الورقة الرسمية التي عملت عليها المذكرة ترتبط بأحد المشاريع التي يديرها الصندوق بعدن وليست ورقة رسمية تعبر عن المكتب الرئيسي للصندوق في عدن وهذا خلل اداري كبير وضعف لا يعطي مؤشرات إيجابية لعمل الصندوق للفترة القادمة وادارته من عدن.

5. الإقصاء الوظيفي واستبدال الكوادر

يواصل عبدالله الديلمي إجراءات الاستغناء عن الموظفين القدامى الذين أنفقت الدولة على تدريبهم منذ تأسيس الصندوق والذين يُمثلون خبرة وأصولًا ثابتة مرفق رقم 5، بينما يتم الإبقاء على العناصر الحوثية المستحدثة بعد انقلاب 2014. هذا التوجه يقوّض الإرث المؤسسي للصندوق ويحوّله إلى جهاز ميليشياوي تابع للحوثيين. ويظهر استمرار مبدا الاقصاء، وللأسف لم نجد في مذكرة وسام قايد أي إشارة لهؤلاء الموظفين الذين تم فصلهم، حيث تجاهل ذكر فصل الموظفين وكيفية معالجة أوضاع المفصولين او استيعابهم وهذا يؤكد استمراره ودعمه لإجراءات عبدالله الديلمي الحوثي.

الصندوق الاجتماعي للتنمية
Social Fund for Development

التاريخ: 2025/04/20

مرفق 5

قـــرار إداري رقم (1) لسنة 2025م

بشأن الإضطرار لإنقاص العمالة لأسباب اقتصادية ومالية وتنظيمية

توالت سنوات الظروف القهرية والاستثنائية سنة بعد أخرى متتابعة وموثرة على قدرات الصندوق في تنفيذ المشاريع التنموية الممولة وعلى تعطيل نفقات التشغيل الفنية والإدارية وذلك نتيجة توقف أو تجميد أو تخفيض التمويلات المالية المقدمة للصندوق من الجهات المانحة، بالإضافة الى توقف الدعم الحكومي للشق المخصص لمشاريع الصندوق منذ سنوات طويلة، وجميعها أعاقت بأعبائها وآثارها المتواترة سنة بعد أخرى بأعمال الصندوق المؤدي إلى انخفاض حاد في الأرصدة المالية المخصصة لعمليات التشغيل الفنية والإدارية، وحيث أن فرق جوهرة تحسن التمويلات المالية من المهمات الدولية المانحة ضبابي وغير واضح في المدى القريب. وحرصاً من إدارة الصندوق على حفظ استمرارية تأدية الصندوق لمهامه وأغراضه التنموية كان لابد من التكيف مع الآثار الناتجة عن توقف وتجميد وانخفاض التمويلات ومواجهة حجم التكاثر الفني والإداري من الموارد المالية المتاحة التي لا تتيح تجديد كل عقود العاملين بعددها السنوية.

وبناء عليه تقرر اتخاذ الإجراءات المتعلقة التالية: -

1- اعتماداً لما أكدت من إجراءات تقشفية في العام 2024م، يستمر العمل على تخفيض المخصصات المالية لنفقات عمليات التشغيل الفنية والإدارية خلال العام 2025م واتباع الإجراءات التقشفية ما أمكن.
2- إلغاء وتخفيض حد العمالة الفنية والإدارية والخدمات المساعدة لأسباب اقتصادية ومالية وتنظيمية على مستوى المركز الرئيسي وجميع الفروع بالمحافظات وفقاً لما تم رفعه من الوحدات والفروع والمعتمد من لجنة السياسات، ويتم النظر لاحقاً في مدى الحاجة لأي تخفيض إضافي بحسب تطور حالات التمويلات.
3- حفظ الكوادر الضرورية وفقاً لما يتطلبه حجم ونوع التمويلات المتاحة، لضمان استمرارية الاشراف وادارة أفضل وتنفيذ مشاريع وبرامج الصندوق الحالية، والبحث عن فرص تمويلية مستقبلية.
4- تقوم وحدة الموارد البشرية بالتنفيذ الفني والإداري لما ذكر اعلاه، على أن ينتهي بحد أقصى بتاريخ 2025/06/30م.
5- تتولى لجنة الموارد البشرية مهام الاشراف والمتابعة لوحدة الموارد البشرية والفروع والوحدات لتنفيذ التعميم، وتقوم بتيسير سبل واحتياجات التنفيذ ومعالجة كافة المعوقات والإشكالات ورفع التقارير اللازمة إلى المدير التنفيذي أولاً بأول.

والله ولي التوفيق،،،

عبدالله علي الديلمي
المدير التنفيذي للصندوق

6. تغييب المرجعية الرئاسية وتحويل التبعية

الوثائق كشفت أيضًا أن الصندوق تم التلاعب بوضعه القانوني ونظامه الأساسي من قبل مليشيا الحوثي ولم يعد تابعًا لرئاسة الوزراء كما كان عند إنشائه، بل أصبح تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الخاضعة للحوثيين في صنعاء عبر اصدار قرار من مجلس الحوثي برقم 12 لعام 2024 (مرفق 6، 7و8) ، هذا التحول يعني عمليًا فقدان الغطاء الوطني الجامع للصندوق وتحويله إلى جهاز إداري محكوم بالقرار السياسي للجماعة. ما أضعف استقلاليته الفعلية وجعله رهينة للقرار السياسي للجماعة. وكذلك تجاهل وسام قائد في مذكرته أي إشارة لهذ القرار او الإشارة لعدم قانونيته وشرعيته او ان الصندوق سيعمل وفق القانون الأساسي له، وهذه الإشارة كانت مهمة لتثبيت وضع الصندوق في عدن وعدم السماح باي تلاعب قانوني على الصندوق.

مرفق 6

قرار جمهوري رقم (١٢) لسنة ١٤٤٦ هـ

بشأن تحديد الأهداف والمهام والاختصاصات العامة والتقسيمات التنظيمية الرئيسية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

رئيس المجلس السياسي الأعلى:

مرفق 7

مرفق 8

#لن_نصمت #وين_الفلوس

7. ازدواجية مؤسساتية (صندوق استيعاب المنح)

في الوقت الذي يفترض أن الصندوق الاجتماعي هو الجهة المعنية باستيعاب التمويلات الدولية، لا يزال هناك "صندوق استيعاب المنح" ككيان موازٍ بلا جدوى واضحة. الهدف من هذا التكرار المؤسسي لا يبدو سوى استيعاب موظفين بطالة مقنعة، والاسوأ من ذلك هو عدم فعالية جهاز استيعاب المنح واستغلاله من خلال المعينين فيه (سواء المدير السابق علاء قاسم او التي تلته افراح الزوبة) لمصلحة افراد مرتبطين بمصالح خاصة بهؤلاء المدراء وتوجيه التمويلات لمؤسساتهم في مخالفات قانونية وفساد في تضارب المصالح، واما الصندوق الاجتماعي فمازال ارتباطه موجود لمديره بمليشيا الحوثي.

الخاتمة

ما ورد في مذكرة وسام قائد ورسالة مشرفه عبدالله الديلمي يؤكد بما لا يدع مجالًا للشك أن إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية لا تزال مرتهنة للحوثيين، وترفض الخضوع لسلطة الحكومة الشرعية أو لمتطلبات الإصلاح والشفافية.

فمن التمسك بمرجعية الديلمي، إلى الإقصاء الممنهج للكوادر الوطنية، وصولًا إلى تغييب التبعية لرئاسة الوزراء والابقاء على كيانات موازية بلا جدوى، تتضح معالم إدارة مشبوهة هدفها تكريس الصندوق كأداة للسيطرة السياسية والمالية للحوثيين.

إن استمرار هذا الوضع يُشكّل خطرًا جسيمًا على نزاهة التمويلات الدولية ويقوض ثقة المانحين، ويستدعي تدخلًا عاجلًا لإعادة هيكلة إدارة الصندوق تحت إشراف الحكومة الشرعية والجهات الرقابية الدولية، بما يضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها من ملايين اليمنيين الفقراء، بعيدًا عن قبضة الميليشيا وشبكاتها أو من يحاول التغطية عليها والاحتيال على القانون والعقوبات واستمرار دعمها.

ويجدر هنا أن نتساءل عن تسرب معلومات تفيد بوجود اتفاق سري بين منظمة اليونيسف ومليشيا الحوثي، وهي اي اليونيسيف من اقترحت هذا "المخرج السياسي" لبقاء الصندوق تحت سيطرة الحوثيين، عبر دعم نزول وسام قائد إلى عدن كواجهة شكلية، مع الإبقاء على ولائه وتبعيته الكاملة للجماعة، لضمان عدم نقل السيطرة الفعلية على موارد الصندوق إلى الحكومة الشرعية. هذا الدور الأممي المشبوه يطرح تساؤلات خطيرة حول حياد المنظمات الدولية العاملة في اليمن، ودورها في حماية نفوذ الجماعة بدلاً من حماية نزاهة المساعدات الإنسانية.

جدول مقارن بين رسالة الديلمي ورسالة وسام المرفق رقم 9

مرفق 9

جدول مقارن بين رسالة الديلمي ورسالة وسام

المؤشر	رسالة عبدالله الديلمي مدير الصندوق الموالي للحوثي بصنعاء	رسالة وسام قائد المدير المعين من الشرعية حديثا، وكان بصنعاء نائب للصندوق حتى 2024
الشرعية	اعتبر قرارات الحكومة "مؤامرة سياسية"	تجاهل كلي لقرارات الحكومة وتمسك بخطاب الاستقلالية
المرجعية	قدّم نفسه كمرجع وحامٍ للصندوق	أشار إليه كمرجعية إدارية وحضرية
الخطاب	تبريرات: الحياد، الحماية، الهجمات السيبرانية	لغة تجميلية: نجاحات ومصداقية الصندوق، وضرائب على الموظفين في كل الفروع تعطى للحوثي
الشفافية	رفض الإصلاح والرقابة، أنكر مخاطر FTO	لم يطرح أي التزامات بالشفافية أو الإصلاح
الإدارة الوظيفية	مستمر في إقصاء الكوادر الوطنية والإبقاء على الحوثيين	تجاهل تام لهذه لقضية إقصاء الكوادر الوطنية
التبعية المؤسسية	أكد بقاء الأنظمة والسيرفرات في صنعاء	ركّز على الوضع القائم كأنه طبيعي
الرسالة العامة	حماية السيطرة الحوثية على الصندوق	تسويق صورة "الاستقلالية" لتغطية السيطرة الحوثية

#لن_نصمت
#وين_الفلوس